

Distr.: General
21 September 2020
Arabic
Original: English



بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام

أولاً - مقدمة

1 - يغطي هذا التقرير، المقدم عملاً بالفقرة 51 من قرار مجلس الأمن 2502 (2019)، التطورات الرئيسية التي شهدتها جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من 17 حزيران/يونيه إلى 18 أيلول/سبتمبر 2020. وهو يصف التقدم المحرز في تنفيذ ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ تقرير المؤرخ 18 حزيران/يونيه 2020 (S/2020/554)؛ ويقدم لمحة عامة عن التطورات السياسية، بما في ذلك التقدم المحرز في تعزيز مؤسسات الدولة والإصلاحات الرئيسية في مجالي الحوكمة والأمن؛ ويصف التقدم المحرز في تعديل أولويات البعثة ووضعها وجودها، وكذلك اتباعها نهجاً شاملاً في مجال حماية المدنيين. ويقدم التقرير أيضاً معلومات عن التعديلات التي أدخلت على حجم البعثة، في سياق خفض التدريجي المسؤول؛ وإعداد استراتيجية الانتقال المشتركة مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وتنفيذ التدابير الرامية إلى تحسين أداء البعثة.

ثانياً - التطورات السياسية

2 - اتسمت الديناميات السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الفترة قيد الاستعراض باستمرار التوترات داخل ائتلاف مسار التغيير - الجبهة المشتركة من أجل الكونغو الحاكم، والمناقشات الدائرة بشأن الترشيحات للهيئات القضائية والانتخابية الرئيسية، ودعوة بعض الجهات الفاعلة في المعارضة والمجتمع المدني إلى إجراء حوار بشأن الإصلاحات الانتخابية.

3 - وواجهت محاولات نواب الجبهة المشتركة في الجمعية الوطنية تقديم مشاريع قوانين لإصلاح القضاء مقاومة من مسار التغيير وائتلاف المعارضة ومنظمات المجتمع المدني، إذ أعربت هذه الأطراف عن تخوفها من أن مشاريع القوانين تلك قد تقوّض استقلالية القضاء. وفي خضم التوترات المتزايدة، استقال نائب رئيس الوزراء المكلف بالعدل في 11 تموز/يوليه. وعقب اجتماع بين الرئيس تشيسيكيدى وسلفه، الرئيس السابق جوزيف كابيلا، في 2 تموز/يوليه، أعيد تأكيد الالتزام بالائتلاف علناً.



4 - وفي 17 تموز/يوليه، أجرى الرئيس تشيسيكويدي تعيينات في عدة هيئات قضائية مدنية وعسكرية، بما في ذلك تعيين أول قاضية في المحكمة الدستورية. وشكك المتحدث باسم رئيس الوزراء لاحقاً في قانونية هذه التعيينات، لأن التوقيع الثاني الذي تحمله مراسيم التعيين يعود إلى نائب رئيس الوزراء المكلف بالداخلية عوض رئيس الوزراء، الذي كان في مهمة رسمية داخل البلد في ذلك الوقت. وادعت الجبهة أيضاً أن مراسيم التعيين تلك غير دستورية لأنها لم تتبع الإجراءات المطلوبة. ومع ذلك، فقد نُفذت معظم القرارات باستثناء تلك المتعلقة بالقضاة الجدد المعيّنين في المحكمة الدستورية، الذين سيجري تنصيبهم أثناء الدورة البرلمانية المقبلة التي تبدأ في 15 أيلول/سبتمبر.

5 - وظهرت التوترات أيضاً عندما أقرت الجمعية الوطنية انضمام رونسار مالوندا إلى اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، باعتباره عضواً في مجلس الإدارة ورئيساً محتملاً للجنة. ونُظمت احتجاجات في مختلف أنحاء البلد من جانب منظمات المجتمع المدني ومنبري مسار التغيير ولاموكا وبعض المجموعات الدينية. ونصح الرئيس تشيسيكويدي الأطراف الاجتماعية - السياسية المسؤولة عن تعيين أعضاء مجلس إدارة اللجنة الانتخابية بتنسيق موافقها والسعي إلى الوصول إلى توافق في الآراء، وذكر لاحقاً أنه لن يوقع على مرسوم تعيين السيد مالوندا. وعلى الرغم من القيود المفروضة على الحركة بسبب جائحة كوفيد-19، فقد شاركت منظمات المجتمع المدني بنشاط في الحياة السياسية، ونظمت مظاهرات متعددة وواسعة النطاق في مختلف أنحاء البلد ضد الإصلاحات القضائية المقترحة والمرشح الجديد لرئاسة اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، ولصالح الإصلاحات الانتخابية.

6 - وفي 28 تموز/يوليه، التقى الرئيس تشيسيكويدي بمجموعة مكونة من 12 شخصية من مختلف الأطياف السياسية، ما فتئت تدعو إلى توافق وطني في الآراء بشأن الإصلاحات الانتخابية. وخلال المؤتمر الصحفي الذي أعقب ذلك، ذكر المتحدث باسم المجموعة، الذي ينتمي إلى ائتلاف لاموكا، أن مبادرة المجموعة تتماشى مع آراء الرئيس بشأن الحاجة إلى توافق في الآراء بين الأطراف السياسية الفاعلة، وأنها لا تسعى إلى وضع ترتيبات جديدة لتقاسم السلطة. واجتمعت المجموعة لاحقاً برئيس الوزراء، ورئيس اللجنة الانتخابية المنتهية ولايته، وقادة العديد من المنظمات الدينية ومنظمات المجتمع المدني. وشكك ممثلو الجبهة المشتركة في هذه العملية، وأشاروا إلى أن الهيئات التشريعية هي المكان المناسب لمناقشة المسائل الانتخابية.

7 - وتميزت الفترة المشمولة بالتقرير أيضاً بإدانة فيتال كاميرهي، مدير ديوان الرئيس تشيسيكويدي وزعيم الحزب السياسي "الاتحاد من أجل الأمة الكونغولية"، بتهمة الاختلاس والحكم عليه بالسجن لمدة 20 سنة، مع عدم أهليته للترشح للمناصب العامة لمدة عشر سنوات. وبدأت إجراءات الاستئناف في قضية كاميرهي في 24 تموز/يوليه، وما زالت القضية قيد النظر. وواصل الاتحاد من أجل الأمة الكونغولية وأنصاره، ولا سيما في مقاطعة كيفو الجنوبية التي ينحدر منها كاميرهي، انتقاد ما وصفوه بأنه محاكمة غير عادلة ذات دوافع سياسية. غير أن بعض منظمات المجتمع المدني رحبت بالنتيجة باعتبارها علامة فارقة في مكافحة الفساد، وطالبت ببدء إجراءات قضائية مماثلة ضد أعضاء في الإدارة الحالية والإدارات السابقة يُفترض أنهم ضالعون في الفساد.

8 - وظلت الحالة الاجتماعية والاقتصادية هشة بسبب التضخم، الذي يعزى أساساً إلى ضعف سعر صرف العملة الكونغولية والصدمات الخارجية المتصلة بجائحة كوفيد-19. ويتوقع المصرف المركزي لجمهورية الكونغو الديمقراطية حدوث انكماش في اقتصاد البلد بنسبة 2,4 في المائة في السنة الحالية. وفي

اجتماع اللجنة المعنية بالأوضاع الاقتصادية المعقود في 18 آب/أغسطس، أوعز رئيس الوزراء إلى نائب رئيس الوزراء المكلف بالميزانية ووزير المالية ومحافظ المصرف المركزي لجمهورية الكونغو الديمقراطية بالالتزام بخطة التدفق النقدي الحكومية لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني. وفي اجتماع عقد في 9 أيلول/سبتمبر، أشارت اللجنة إلى أن الاستقرار الذي سجل في القطاع الاقتصادي طوال شهر آب/أغسطس مرتبط بميثاق الاستقرار الاقتصادي الكلي والنقدي الموقع بين الحكومة والمصرف المركزي.

9 - واجتمع الرئيس تشيسيكودي، في 15 تموز/يوليه، برئيس الكونغو، دنيس ساسو نغيسو، في إطار مواصلة جهوده الدبلوماسية الإقليمية. وناقشا مسألة عودة اللاجئين والوضع السياسي في بوروندي عقب انتخاب الرئيس إيفاريسست ندايشيمي، وأكدوا دعمهما له. ورحبا أيضا بالتقدم المحرز في الإصلاح المؤسسي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، حيث قامت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في 18 آب/أغسطس بتعيين كابينغا - إيفيت نغادو مفوضة مكلفة بالشؤون الجنسانية والتنمية البشرية والاجتماعية.

10 - وفيما يتعلق بالنزاع الحدودي بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا، نشرت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بعثة تقنية في المنطقة الحدودية المتضرة في الفترة من 23 إلى 29 تموز/يوليه، مما أسفر عن اعتماد نهج تدريجي في ترسيم الحدود ابتداء من أيلول/سبتمبر. وواصلت البعثة أيضا التنسيق عن كثب مع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى لدعم تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

ثالثا - الحالة الأمنية

ألف - مقاطعة كيفو الشمالية

11 - ازداد تدهور الحالة الأمنية في مختلف أنحاء كيفو الشمالية، حيث لا تزال الاشتباكات بين الجماعات المسلحة على الأراضي والموارد الطبيعية تشكل تهديدا كبيرا للمدنيين. ووثقت البعثة ما لا يقل عن 107 حوادث تعزى إلى الجماعات المسلحة، أدت إلى مقتل 67 مدنيا (34 رجلا و 23 امرأة و 10 أطفال) وإصابة 73 بجروح (40 رجلا و 20 امرأة و 13 طفلا) في مختلف أنحاء المقاطعة.

12 - وفي إقليم اليكالي والمناطق المحيطة به، أدى انقسام داخلي في صفوف جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التجديد في 8 تموز/يوليه إلى محاولة الإطاحة بزعيمها غيدون شيميراي موبسا على يد نائبه، جيلبير بويرا. ووقعت لاحقا سلسلة من الاشتباكات بين فصيلي الجماعة حول بينغا. وفي 18 آب/أغسطس، قام نحو 485 من عناصر فصيل بويرا بتسليم أنفسهم إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسلموها 90 قطعة من الأسلحة تقريبا. ومع أن هذا الانقسام قد أضعف جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التجديد، فإن الحالة الأمنية لم تتحسن مع تحرك خصومها من الجماعات المسلحة الأخرى لاحتلال مواقع أخلتها الجماعة في إقليمي روتشورو وماسيسي، وفي لوبيرو الجنوبية.

13 - وفي إقليم بيني، استمرت الهجمات التي تشنها عناصر يشتبته في انتمائها إلى تحالف القوى الديمقراطية ضد المدنيين ومواقع تابعة للقوات المسلحة والبعثة. وقد هوجمت قافلة تابعة للبعثة في 22 حزيران/يونيه على طول الطريق الرابطة بين بيني وكاسيندي، مما أسفر عن مقتل أحد أفراد حفظ السلام وإصابة آخر بجروح. ونفذ مقاتلو تحالف القوى الديمقراطية ما لا يقل عن 25 هجوما ضد المدنيين في المناطق الشمالية والشمالية الغربية والجنوبية الشرقية من إقليم بيني، وكذلك في إقليمي إيرومو ومامباسا في

مقاطعة إيتوري، مما أسفر عن مقتل 73 مدنيا، من بينهم 11 امرأة وثلاثة أطفال. وزاد التحالف أيضا من الضغط على القوات المسلحة، حيث وقع بينهما ما لا يقل عن 21 اشتباكا، مما أسفر عن مقتل نحو 50 جنديا من القوات المسلحة وإصابة العشرات. وحدثت زيادة في أنشطة التحالف بالقرب من معاقلة التقليدية في أدغال مايانغوز، شرق بيني، وفي "المثلث" الواقع شمال بيني حيث دحرته القوات المسلحة. وربما يكون ذلك مرتبطاً بتقلص عدد أفراد القوات المسلحة المتمركزين في هذه المناطق في سياق التحديات اللوجستية المتزايدة التي تواجه الجهود الرامية إلى الحفاظ على قواعد أمامية في المناطق النائية.

باء - مقاطعتا كيفو الجنوبية ومانبيما

14 - ساءت الحالة الأمنية في الهضاب العليا إلى حد بعيد، واتسمت بهجمات انتقامية تشنها الميليشيات ضد المدنيين. وقام العقيد السابق في صفوف القوات المسلحة ميشيل روكوندا، المعروف باسم ماكانكا، الذي ينشط منذ كانون الثاني/يناير 2020، بإحكام سيطرته على الجماعات المسلحة في تويغوانيهو وشن عدة غارات في منطقة كامومبو، مما أسفر عن مقتل ستة مدنيين وتدمير 15 مدرسة وسبعة مراكز صحية. وفر العديد من أفراد طوائف بابيمبي وبافوليرو وبانيندو من المنطقة، مما رفع عدد المشردين داخليا في بيجومبو، حيث تنتشر البعثة، إلى 6 725 شخصا (1 122 رجلا و 1 253 امرأة و 4 350 طفلا). وفي ميكينغي، واصلت البعثة توفير الحماية لـ 2 037 مشردا داخليا (328 رجلا و 409 نساء و 1 300 طفل)، معظمهم من أفراد طائفة بانيامولينغي. وتدخلت قوات البعثة مرارا لمنع الهجمات على مواقع المشردين داخليا.

15 - وفي أواخر تموز/يوليه، حدثت طفرة أخرى في أعمال العنف في الهضاب العليا في أعقاب غارة شنتها جماعة ماي - ماي على ماشية يملكها أفراد من طائفة بانيامولينغي، تلاها هجوم انتقامي شنته جماعات تويغوانيهو على كيبوبو. ووجدت بعثة تحقق مشتركة بين الحكومة والبعثة أوفدت إلى كيبوبو في 29 تموز/يوليه أن ما مجموعه 15 مدنيا قد قتلوا خلال الاشتباكات، بمن فيهم رئيس منطقة كيبوبو.

16 - وفي الجزء الشمالي من كيفو الجنوبية، وفي أعقاب فراغ أمني ناجم عن نقل بعض وحدات القوات المسلحة إلى بقع نزاع ساخنة أخرى، بدأت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا سابقا/المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية العمل على تجنيد عناصر جديدة، لا سيما بين شباب إقليم كاليهيه. كما تدهورت الحالة الإنسانية والأمنية في المنطقة الحدودية بين مانبيما وكيفو الجنوبية وتجانينا في سياق استمرار عمليات إعادة الانتشار التي تقوم بها القوات المسلحة. وما زال إقليم كابامباري، وإقليم كاسونغو بدرجة أقل، يتأثران بأنشطة ماي - ماي مالايكا، التي أدت إلى تشريد أكثر من 1 500 أسرة. وتلقت البعثة أيضا تقارير عن عمليات توغل منتظمة لمقاتلي نوا داخل مانبيما، قادمين إليها من تجانينا.

جيم - مقاطعة إيتوري

17 - في إقليم دجوغو، ما زال ارتفاع مستويات العنف يعزى إلى جماعات مسلحة يحدد بشكل غير مؤكد أن معظمها من الليندو، بما في ذلك جماعة تحالف الديمقراطيين الكونغوليين، حيث أبلغ عن وقوع 140 هجوما على الأقل. وفي هجوم كبير وقع في 8 تموز/يوليه، أغار مهاجمون على قرية بوزنزيلي، مما أسفر عن مقتل 37 مدنيا. وأفادت التقارير أيضا بمقتل ما مجموعه 11 من أفراد القوات المسلحة في عمليات منذ منتصف حزيران/يونيه. وفي 4 أيلول/سبتمبر، دخل ما لا يقل عن 100 من المهاجمين المتمركزين في دجوغو إلى بونيا وتوجهوا إلى السجن المركزي للمطالبة بالإفراج عن أفراد الجماعة

المحتجزين هناك. وفي أعقاب مفاوضات مع السلطات المحلية، قامت قوات الدفاع والأمن بمرافقة المجموعة إلى خارج بونيا وعادت حالة من الهدوء النسبي. وفي حين تمكنت القوات المسلحة والبعثة من منع عدة هجمات بفضل نظام قوي للإنذار المبكر، فقد أثر العنف على منطقة واسعة، مما طرح تحديات خطيرة أمام الحماية الفعالة للمدنيين. وفي إقليم إيرومو، شنت جبهة القوميين ودعاة الاندماج، التي تتألف في معظمها من أفراد من طائفة بييرا، هجمات ضد المدنيين، مما أسفر عن مقتل 22 شخصاً، من بينهم امرأتان. وتراجعت أعمال العنف ضد المدنيين بعض الشيء في آب/أغسطس بعد توقيع 42 من الزعماء والقادة التقليديين لطائفة الليندو على تعهد بالسلام في إقليم مهاجي واعتماد 60 من القادة المحليين لطائفة الأور خريطة طريق في هذا الشأن. غير أن ذلك لم يمنع استمرار ورود تقارير عن مقتل المدنيين في مواقع عدة، منها مواقع تعدين الذهب. وعلى الرغم من أن إقليم مهاجي ظل عرضة لانتشار العنف انطلاقاً من إقليم دجوغو، فإن تعزيز وجود القوات المسلحة وأنشطة توعية المجتمع المحلي التي نفذتها حكومة المقاطعة بدعم من البعثة، قد أدى إلى انخفاض عدد الهجمات.

18 - وكان للتقدم المستمر في تنفيذ اتفاق السلام بين الحكومة وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري أثر إيجابي على الحالة الأمنية في جنوب إيرومو. وستؤدي هذه العملية إلى تسريح نحو 100 مقاتل من قوات المقاومة وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم الأصلية. ومع ذلك، فإن عملية التسريح لم تبدأ بعد بسبب التحديات المتصلة بجائحة كوفيد-19 وبسبب الخلافات المستمرة حول مطالبات قوات المقاومة بإطلاق سراح أعضائها من السجن، وحول موضوع العفو وإدماج بعض قادة قوات المقاومة في القوات المسلحة.

دال - مقاطعة تنجانيقا

19 - ظل النزاع الطائفي بين جماعتي البانتو والتوا الإثنتين في إقليم نيونزو يشكل مصدر قلق. وفي إقليم كاليمي، ظلت مواقع التعدين في بنديرا هدفا لغارات تشنها مجموعات مختلفة من الميليشيات، ولا سيما ماي - ماي ياكوتومبا. كما قامت جماعات أخرى، مثل ماي - ماي أبا نا بالي وكابيكبي وفيمبو نا فيمبو، بغارات وأعمال نهب ونصب للكمان في القرى المحيطة بمواقع التعدين الحرفي. وفي بنديرا، أسفرت الجهود التي بذلتها البعثة لتحقيق الاستقرار في المنطقة عن استسلام 23 مقاتلاً من ماي - ماي أبا نا بالي.

هاء - مقاطعتا كاساي وكاساي الوسطى

20 - ظلت الحالة الأمنية في كاساي وكاساي الوسطى مستقرة، مع أن استمرار النزاعات الطائفية في أماكن محددة بين طائفتي الكوبا واللولا في إقليم موايكا ظل يشكل مصدر قلق. وأسفرت الاشتباكات التي وقعت في 17 تموز/يوليه و 4 آب/أغسطس، على التوالي، في إقليم ديما وموايكا عن إحراق 263 منزلاً ومقتل 11 مدنياً. ويسرت البعثة نشر أفراد القوات المسلحة والشرطة الوطنية الكونغولية في المنطقة لاستعادة الأمن. وأعدت السلطات الأنغولية نحو 468 4 من رعايا جمهورية الكونغو الديمقراطية، من بينهم 660 امرأة و 308 أطفال، إلى بلدهم. وفي الوقت نفسه، سُجلت اشتباكات منقطعة بين القوات المسلحة الأنغولية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على طول الحدود مع أنغولا. وقدمت البعثة الدعم لحكومة المقاطعة في تيسير التواصل مع السلطات الأنغولية بحثاً عن حل سلمي. وفي 16 أيلول/سبتمبر، وقّعت أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية اتفاقاً بشأن التعاون في مجال الأمن والنظام العام في منطقة الحدود المشتركة، واتفاقاً بشأن حركة الأشخاص والبضائع. وقررت الدولتان إنشاء لجنة دائمة مشتركة معنية بشؤون الدفاع والأمن في عام 2021.

رابعاً - حالة حقوق الإنسان

21 - حدثت 2 140 انتهاكاً وتجاوزاً موثقاً لحقوق الإنسان في مختلف أنحاء البلد في الربع الثاني من عام 2020، أي بزيادة نسبتها 8 في المائة عن الربع السابق. وكان الموظفون الحكوميون مسؤولين عن 44 في المائة تقريباً من هذه الانتهاكات. وارتكبت الجماعات المسلحة في المقاطعات الشرقية المتضررة من النزاع، ولا سيما تلك المتمركزة في دجوغو، ما تبقى من الانتهاكات.

22 - وفي سياق جائحة كوفيد-19، وُثِّقَ 98 انتهاكاً لحقوق الإنسان فيما يتصل بإنفاذ تدابير الوقاية، ارتكبت عناصر الشرطة الوطنية 71 منها. وشملت هذه الانتهاكات الاعتقال التعسفي والاحتجاز غير القانوني لـ 104 أشخاص، من بينهم 15 امرأة، وقتل تسعة أشخاص خارج نطاق القضاء، من بينهم امرأة وطفل. واستُخدمت أيضاً تدابير تقييدية للحد من ممارسة الحريات الأساسية، حيث وقع ما لا يقل عن 18 انتهاكاً للحق في حرية التعبير والتجمع في سياق الحد الأقصى للتجمعات المفروض بموجب حالة الطوارئ، وهو 20 شخصاً. واستجابة لهذه الحالة، نظمت البعثة دورات لبناء القدرات لموظفي إنفاذ القانون بشأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في سياق حالة الطوارئ.

23 - وتعرى أيضاً الزيادة في العدد الإجمالي لانتهاكات حقوق الإنسان الموثقة إلى الهجمات المستمرة التي يشنها مهاجمون مسلحون على المدنيين، ولا سيما في أقاليم دجوغو وإيرومو ومهاجي في مقاطعة إيتوري حيث قُتل ما لا يقل عن 323 مدنياً (من بينهم 64 امرأة و 87 طفلاً)، وأصيب 156 شخصاً بجروح (من بينهم 58 امرأة و 33 طفلاً)، واختُطف 127 شخصاً (من بينهم 30 امرأة و 18 طفلاً)، وتعرضت 53 امرأة وفتاة للعنف الجنسي بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيه 2020. كما زادت انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الأمن الوطني في هذه الأقاليم، مما أسفر عن مقتل 11 مدنياً خارج نطاق القضاء، من بينهم خمس نساء وطفلان. ورغم أن كيفو الشمالية شهدت انخفاضاً بنسبة 13 في المائة في انتهاكات حقوق الإنسان، فإنها لا تزال المقاطعة التي تشهد أكبر عدد من الانتهاكات الموثقة. وسجلت كيفو الجنوبية وتجانيقاً زيادة في هذه الانتهاكات بنسبة 28 و 12 في المائة، على التوالي، في الربع الثاني من عام 2020. وواصلت البعثة جهودها الدعوية على مستوى المقاطعات لتعزيز حماية المدنيين واحترام حقوق الإنسان، بسبل منها العمل في إطار اللجان المشتركة بين البعثة والقوات المسلحة على معالجة مسألة الإفلات من العقاب.

خامساً - الحالة الإنسانية

24 - في 25 حزيران/يونيه، أعلن وزير الصحة، إيتيني لونغوندو، انتهاء الموجة العاشرة من تفشي مرض فيروس الإيبولا في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي بدأت في 1 آب/أغسطس 2018 في كيفو الشمالية وامتدت إلى إيتوري وكيفو الجنوبية. وأصيب أكثر من 3 400 شخص بالإيبولا، وتوفي أزيد من 2 200 منهم. وفي الوقت نفسه، أعلن عن الموجة الحادية عشرة من تفشي الإيبولا في مقاطعة إكواتور في 1 حزيران/يونيه. وحتى 13 أيلول/سبتمبر، بلغ عدد الحالات المبلغ عنها 121 إصابة و 48 وفاة و 54 حالة تماثل أصحابها للشفاء. وقد زاد الوباء من الضغط على الخدمات الاجتماعية الأساسية المحدودة أصلاً، كما زاد من تفاقم حالة ضعف السكان المتضررين، ولا سيما النساء والأطفال.

25 - وبدعم من الفريق القطري للعمل الإنساني، وضعت الحكومة خطة متعددة القطاعات لمدة ثلاثة أشهر بقيمة 40,6 مليون دولار للتصدي لتفشي الإيبولا، وما زال جزء منها يقدر بنحو 19,4 مليون دولار دون تمويل حتى نهاية آب/أغسطس. ومنذ ذلك الحين، أعربت الجهات المانحة عن اهتمامها بزيادة التمويل لخطة التصدي للإيبولا التي يجري تنفيذها حالياً. وتهدف الخطة إلى تعزيز فعالية الاستجابة في مجال الصحة العمومية، ووقف انتقال عدوى الإيبولا وكوفيد-19 في مقاطعة إكواتور، ومنع انتشارهما في المقاطعات الأخرى والبلدان المجاورة. واستناداً إلى الدروس المستفادة من حالة تفشي الوباء سابقاً في شرق البلد، اعتمدت الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني استراتيجيات لمنع الأنشطة الاحتياطية التي قوّضت ما بُدئ سابقاً من جهود للتصدي للإيبولا. وتعمل وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية مع شركاء آخرين لمعالجة ما تواجهه النساء والأطفال من مخاطر متزايدة من جراء الوباء. ومن بين التحديات الرئيسية التي تعوق جهود التصدي للموجة الحالية من تفشي الإيبولا عدم كفاية التمويل وعدم إمكانية إجراء الفحوص اللازمة وتلقي العلاج خارج نطاق الدوائر المركزية.

26 - وفي 13 أيلول/سبتمبر، أبلغت سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية عن تسجيل 10 390 حالة إصابة مؤكدة بكوفيد-19 في 19 مقاطعة من مقاطعات البلد البالغ عددها 26، بما في ذلك 264 حالة وفاة وأكثر من 9 807 حالات تماثل أصحابها للشفاء. وعلى الرغم مما لوحظ من تباطؤ في الحالات الجديدة المبلغ عنها، فإن الأثر الاجتماعي والاقتصادي لكوفيد-19 قد يؤدي إلى تفاقم الحالة الإنسانية بدرجة كبيرة، ويؤثر سلباً على التماسك الاجتماعي وعدم المساواة، وعلى قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، مع زيادة الفقر وخطر وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان. وقام عدد من الوزارات ومنظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة بتنفيذ حملات للتوعية بالعنف الجنساني المتصل بكوفيد-19، وبدعم أنشطة لتمكين المرأة. وقامت وكالات الأمم المتحدة أيضاً بدعم إدماج اللاجئين والمشردين داخلياً في الخطة الوطنية للتأهب لمواجهة كوفيد-19 والتصدي له.

27 - ووفقاً لخطة الاستجابة الإنسانية المنقحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، لا يزال عدد يقدر بنحو 25,6 مليون مواطن من مواطني جمهورية الكونغو الديمقراطية (7,5 ملايين فتاة و 7,5 ملايين فتى و 5,4 ملايين امرأة و 5,2 ملايين رجل) بحاجة إلى المساعدة عام 2020. وتقدر دوائر العمل الإنساني أن هناك حاجة إلى 2,07 بليون دولار لتقديم المساعدة إلى 9,2 مليون فرد (2,7 مليون فتاة و 2,7 مليون فتى و 1,9 مليون امرأة و 1,9 مليون رجل)، وهو مبلغ لم يتج منه حتى آب/أغسطس سوى 22 في المائة فقط.

سادسا - حماية المدنيين

ألف - استراتيجيات البعثة والعمليات السياسية

28 - اجتمعت ممثلي الخاصة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عدة مرات مع الرئيس تشيسيكيدى، ومع عدد من القادة السياسيين الوطنيين وممثلي المجتمع المدني، للدعوة إلى اتباع نهج سياسي إزاء حماية المدنيين وتحديد سبل معالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

29 - وأقرت قيادة البعثة في تموز/يوليه استراتيجيات محددة الأهداف على مستوى المقاطعات، تركز على إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وتجانيفكا وكاساي وكاساي الوسطى، فضلاً عن المسائل المشتركة بين المقاطعات. وتهدف هذه الاستراتيجيات إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات التي تؤثر في

شرق البلد، ودعم بسط سلطة الدولة، وضمان إحراز تقدم في مكافحة الإفلات من العقاب، ودعم السلطات في الحد بشكل كبير من عنف الجماعات المسلحة إلى مستوى يمكن أن تديره حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل مستقل.

30 - وتواصلت عمليات تقييم التهديدات وأنشطة التخطيط المشتركة بين العناصر المدنية وعناصر الشرطة والعناصر العسكرية، فضلا عن وكالات الأمم المتحدة وقوات الدفاع والأمن بجمهورية الكونغو الديمقراطية، على المستوى الميداني وعلى مستوى المقاطعات وعلى المستوى الوطني. ونظمت البعثة خمس حلقات عمل لبناء القدرات في مجال حماية المدنيين لصالح 114 مشاركاً لتعزيز القدرة على تحليل التهديدات، وإعداد خطط لحماية المجتمعات المحلية، وتحسين التنسيق مع السلطات وقوات الأمن المحلية. وعلى سبيل المثال، خلال حلقة عمل عُقدت في كالي، أعد المشاركون خريطة طريق مدتها سنة واحدة للنقل التدريجي للأدوات المتعلقة بحماية المدنيين إلى شعبة الحماية المدنية التابعة لوزارة الشؤون الداخلية في المقاطعة، في إطار شراكة وثيقة مع منظمات المجتمع المدني.

31 - وتمشيا مع مبادئ مبادرة العمل من أجل حفظ السلام الرامية إلى تشجيع إيجاد حلول سياسية للنزاع بقيادة وطنية، دعمت البعثة سلطات مقاطعة إيتوري في عقد سلسلة مشاورات أثمرت عن توقيع تعهد سلام في إقليم مهاجي من جانب 42 من الزعماء والقادة التقليديين، بمن فيهم ثمان نساء من طائفة الليندو، واعتماد خريطة طريق من جانب 60 زعيما محليا، بمن فيهم تسع نساء من طائفة الألور. وأسفرت المشاورات التي جرت في تموز/يوليه مع الزعماء التقليديين للطوائف الخمس في إقليم دجوغو (الهيما والليندو والندو أوكيبو والنياي والممبيسا) عن التزامات بالمشاركة في عملية تحاور والعمل على فصل هذه الطوائف عن الجماعات المسلحة.

32 - وبذلت البعثة أيضا جهودا لإيجاد حلول بقيادة محلية مع السلطات وقادة المجتمعات المحلية خلال فترة الترحال الرعوي. فبعد مشاورات محلية عقدت في أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر 2019، يسرت البعثة إجراء حوار منظم في مينوفا في الفترة من 24 إلى 26 حزيران/يونيه، قام فيه 119 مشاركا بوضع خريطة طريق لتعزيز السلام المستدام في إقليم كاليهيه في كيفو الجنوبية، من جهة، ولإنشاء لجنة رصد محلية لمعالجة النزاعات على الأرض والنزاعات الطائفية، وأنشطة الجماعات المسلحة، والمسائل المتعلقة بالحوكمة، من جهة أخرى.

باء - الاستجابات على المستوى الميداني

33 - في مقاطعة إيتوري، قامت البعثة، في مواجهة عنف الميليشيات، بتعزيز وجود قواتها لتحسين جمع المعلومات الاستخباراتية وحماية المدنيين من خلال بسط سيطرتها على المنطقة. وواصلت البعثة أيضا دعمها للقوات المسلحة من خلال تبادل المعلومات الاستخباراتية، وعمليات الإجلاء الطبي، والمساعدة اللوجستية، فضلا عن تقديم التدريب لأفراد القوات المسلحة في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

34 - وفي مقاطعة كيفو الشمالية، زادت البعثة تعزيز وجود قواتها في إقليم بيني لمعالجة الشواغل الأمنية الناشئة عن أنشطة تحالف القوى الديمقراطية. ووُسّعت منطقة عمليات لواء التدخل التابع للقوة لتشمل جزءا من جنوب إقليم إيرومو في إيتوري حيث واصل تحالف القوى الديمقراطية نشاطه. وأقيمت قاعدة عمليات مؤقتة في منطقة هالونغوبا - موتوانغا لتيسير إعادة بناء جسر فوق نهر هولولو ولتثني الجماعات المسلحة عن التواجد في المنطقة. وأقيمت قاعدة عمليات مؤقتة ثانية على طول محور مافيفي - أويشا لتعزيز الأمن

على طول الطريق الوطنية رقم 4. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت البعثة جهودها الرامية إلى تحسين التنسيق مع القوات المسلحة، حيث زادت الدوريات المشتركة وساعدت القوات المسلحة على إحباط عدة هجمات لتحالف القوى الديمقراطية. وشمل أيضا الدعم المقدم من البعثة إلى القوات المسلحة إطلاعها على معلومات استخبارية جُمعت استنادا إلى صور ملتقطة بمنظومات مراقبة جوية غير مأهولة لمعسكرات التحالف، مما أسهم في تفكيك اثنتين من معازل التحالف على الأقل. وفي الوقت نفسه، ظلت قدرة القوات المسلحة على الحفاظ على وجود مستمر في معسكرات الأدغال التي انترعت سابقا من التحالف تشكل تحديا كبيرا. وساعدت البعثة في إصلاح أربعة طرق في إقليم بيني لتيسير وصول الدوريات وتحركات القوات المسلحة وسفر المدنيين والحركة التجارية.

35 - وفي أقاليم ماسيسي وروتشورو ولوبيرو، في كيفو الشمالية، نفذت البعثة 14 عملية نشر وحدات قتالية جاهزة للتدخل لحماية المدنيين، بمن فيهم المشردون داخليا، وذلك استجابة لتزايد نشاط الجماعات المسلحة في أعقاب الاشتباكات التي وقعت بين جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التجديد وجماعة ماي - ماي. وسُيِّرت دوريات جوية وبرية إضافية لتوسيع نطاق أمن المنطقة المحيطة ووقف تحركات الجماعات المسلحة. وما فتئت البعثة ترصد عن كثب انقسام جماعة ندوما إلى فصيلين وما ترتب على ذلك من تأثير على الحالة الأمنية، ولا سيما في إقليم واليكالي الذي يُتوقع أن يصبح بقعة النزاع الساخنة التالية. وقامت البعثة بنشر وحدات قتالية جاهزة للتدخل في بينغا ولوكويتى وبإيفاد بعثات لتقييم الحماية، مما ساعد في تشجيع القوات المسلحة على زيادة وجودها في المنطقة.

36 - وفي منطقة الهضاب العليا في كيفو الجنوبية، واصلت البعثة، بالتنسيق مع القوات المسلحة، توفير الحماية المادية لأكثر من 5 000 من المشردين داخليا الذين استقروا بالقرب من قاعدتها في بوجيمبو وميكينغي. وقام حفظة السلام، في جملة أمور، بتسيير دوريات نهائية وليلية وتأمين الطرق المؤدية إلى الأسواق والمزارع المحلية للمشردين داخليا. وفي غياب الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، قامت البعثة أيضاً بتقديم المساعدة الأساسية للمشردين داخليا، بما في ذلك إيصال الأغذية.

37 - وفي إقليم شابوندا في كيفو الجنوبية، نشرت البعثة وحدة قتالية جاهزة للتدخل في بيانغاما لتوفير الأمن في المنطقة، وأودت بعثة لفرق الحماية المشترك شارك فيها أعضاء من مؤسسة بانزي ومسؤولون من حكومة المقاطعة، مما أتاح توثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها فصائل ماي ماي رابا موتومبوكي بالقرب من موقع تشانكيندو للتعدين. وقدم الفريق الطبي التابع لمؤسسة بانزي المساعدة الطبية والنفسية - الاجتماعية إلى 148 من المدنيين (139 امرأة وتسعة رجال)، من بينهم 48 من الأشخاص الذين اجتازوا تجربة العنف الجنسي. وعلاوة على ذلك، أعد وزير الشؤون الداخلية في المقاطعة تقريرا شاملا عن التحديات التي تواجه المنطقة، وقدمه إلى حاكم كيفو الجنوبية.

38 - وفي مقاطعة نتجانيقا، حافظت البعثة على وضعها العملياتي. وقد يسّر ذلك استسلام 65 من أفراد ميليشيا النوا واسترداد 45 قطعة من الأسلحة. وأشارت بعثة تقييم أودت إلى إقليم نيونزو برفقة نائب منسق الشؤون الإنسانية إلى احتمال تعرض السكان الموجودين خارج مركز الإقليم للخطر. ولمعالجة النزاع المزمع، تخطط السلطات لتنظيم مؤتمر في أيلول/سبتمبر لتعزيز السلام بين الطائفتين. وبالإضافة إلى ذلك، هناك خطط لتنفيذ مبادرات تتعلق بالسياسة والقانون والأراضي والثقافة، بما في ذلك إنشاء صندوق وطني لدعم تنمية شعوب البيغمي الأصلية وسن قانون لحماية وتعزيز الشعوب الأصلية وكفالة تيسير سبل وصولها على قدم المساواة مع غيرها إلى مناصب الإدارة العامة. وفي مقاطعة مانبيما، نشرت البعثة وحدة قتالية جاهزة

للتدخل في لوبيتشاكو من أجل توفير الأمن لأفرقة التحقيق المشتركة مع مؤسسة بانزي لتوثيق العنف الجنسي المتصل بالنزاع.

39 - وفي كاساي الوسطى، قامت البعثة، إلى جانب سلطات المقاطعة ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية، بتيسير عقد حلقة عمل لبناء القدرات بشأن تسوية النزاعات لفائدة 60 عضواً من أعضاء المنتديات المحلية المشتركة بين الطوائف، من بينهم 15 امرأة. وجاء هذا النشاط في أعقاب مبادرات للحوار المنظم عُقدت في أيار/مايو وحزيران/يونيه وأثمرت عن إقامة ستة منتديات جديدة لتسوية النزاعات. وقامت البعثة أيضاً بإنشاء خمس لجان جديدة من لجان الحماية المحلية في المنطقة المحيطة بكاناغا للتصدي لانعدام الأمن المتزايد، قبل مغادرة البعثة لمقاطعتي كاساي وكاساي الوسطى.

سابعاً - تحقيق الاستقرار وتعزيز مؤسسات الدولة

ألف - تحقيق الاستقرار ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع

40 - في سياق عملية تسريح قوات المقاومة الوطنية في إيتوري، اقترحت لجنة رصد الخطة الوطنية لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تدابير تُتخذ على المستوى الوزاري، بما في ذلك بشأن موضوع قانون العفو العام المقترح، وإدماج الضباط في الجيش، والوسائل المالية للإنفاق على مرحلة ما قبل الإيواء المؤقت وإعادة الاستيعاب المجتمعي، فضلاً عن إنشاء لجنة وطنية للعدالة الانتقالية وإنشاء صندوق لتعويض ضحايا الجرائم الخطيرة.

41 - وبقي صندوق الاتساق في تحقيق الاستقرار أداة هامة للبعثة في المساعدة على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع ضمن إطار الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار، بالشراكة مع الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري ومنظمات المجتمع المدني. وقد أطلق الصندوق مشروعين جديدين في دجوغو بالشراكة مع المنظمات الدولية غير الحكومية للمساعدة في تعزيز الحكم الفعال والثقة في سلطة الدولة والتماسك الاجتماعي بين الطوائف.

باء - إصلاح قطاع الأمن ونظام العدالة

42 - واصلت البعثة بذل الجهود الحميدة لدعم الجهود التي تبذلها السلطات الوطنية من أجل مكافحة الإفلات من العقاب والتصدي لجرائم الحرب وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وفي 19 آب/أغسطس، اختتمت المحكمة العسكرية العملياتية في كيفو الشمالية جلسات الاستماع في إطار الملاحقة القضائية لكل من نتابو نتابيري شيكا، الزعيم السابق لجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو، ونزيتوندا سيرافان، زعيم القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، واثنين آخرين من المتهمين الذين تجري محاكمتهم على ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم أخرى في واليكالي بين عامي 2007 و 2017. وفي 8 حزيران/يونيه، بدأت المحكمة نفسها أيضاً النظر في قضية ميريكى ذات الأولوية التي تشمل 20 من المشتبه في انتمائهم إلى ماي - ماي مازيمبي/اتحاد الوطنيين من أجل الدفاع عن الأبرياء والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا/قوات أبكونغوزي المقاتلة، لاتهامهم بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية والمشاركة في حركة تمردية في واليكالي ولوبيرو في عامي 2015 و 2016. وفي الفترة من 15 إلى 19 حزيران/يونيه، عُقدت جلسات استماع بشأن القضية المتعلقة بالهجوم على مكتب البعثة في بويكيني

ومكتب رئيس البلدية في بيني في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، حيث أفادت التقارير بأن 18 من أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية كانوا ضالعين في الهجوم. وفي 13 تموز/يوليه، حُكّم بالسجن مدى الحياة على ضابط في الشرطة الوطنية الكونغولية على إثر إدانته بقتل عضو في منظمة المجتمع المدني المسماة النضال من أجل التغيير رمياً بالرصاص أثناء مظاهرة في بيني. وقدمت البعثة الدعم التقني واللوجستي للسلطات القضائية لمساعدتها في تناول القضية.

43 - وفيما يتعلق بالعنف الجاري في دجوغو ومهاجي وإبرومو منذ حزيران/يونيه 2019، أُدين فردان في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بارتكاب جرائم حرب وحُكّم عليهما بالسجن لمدة 10 سنوات وأمرًا بدفع تعويضات للضحايا، في حين أُدين 15 من المهاجمين المتمركزين في دجوغو بتهمة المشاركة في حركة تمردية وحُكّم عليهم بالسجن لمدة 20 عاما. وهناك حاليا سبع قضايا مماثلة تشمل 50 متهما معروضة على محكمة الحماية العسكرية في بونيا، حيث قُدمت البعثة الدعم التقني والمالي. وفي تشيكابا، أيدت المحكمة العسكرية أحكام الإدانة بالقتل وعقوبات الإعدام والسجن المطول الصادرة على خمسة من أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. بيد أنه تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أحكام الإعدام، ما زال وقف عقوبة الإعدام سارياً. وفي كيفو الجنوبية، أدلى 137 من الضحايا والشهود، ومن بينهم 132 امرأة، بشهاداتهم في قضية لوبيشاكو المتعلقة بجرائم الاغتصاب وغير ذلك من الفظائع التي يُدعى أن عناصر في ميليشيا من التوا وعناصر في ماي - ماي مايلي ارتكبتها. وقد أُجريت التحقيقات في هذه القضايا في فيزي وكامباري بدعم من البعثة.

44 - واستمرت البعثة في اتباع نهج متكامل إزاء إصلاح قطاع الأمن، ووظفت خبرتها التقنية لمساعدة السلطات الوطنية على معالجة مسببات النزاع والسعي إلى إحداث تحول مؤسسي طويل الأجل. وركزت الجهود على تحديد نقاط الانطلاق لما سيُبدل مستقبلاً من مساع حميدة، وذلك على إثر التغييرات التي جرت في 17 تموز/يوليه في قيادات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، كما ركزت على تعزيز التعاون بين العناصر المعنية بالأمر في البعثة لكفالة تقديم دعم استشاري أكثر اتساقاً وتكاملاً للمؤسسات الأمنية. ونتيجة للقيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19، ظلت أنشطة بناء القدرات وبناء الثقة معلقة. بيد أن التفاعل عن بُعد قد تواصل مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بهدف الحفاظ على زخم الإصلاحات.

45 - وواصل عنصر الشرطة التابع للبعثة التفاعل عن بُعد مع الجهات الوطنية النظيرة، حيث توقفت مؤقتاً اجتماعات التنسيق الدولية الشهرية بسبب الجائحة. وشملت المجالات ذات الأولوية العمل مع لجنة رصد إصلاح الشرطة من أجل تنفيذ خطة العمل الخمسية للإصلاح الرامية إلى تعزيز الشفافية والاحترافية والمساءلة. وبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة الوطنية وقوات الأمن والسلطات القضائية، واصلت شرطة البعثة أيضاً دعم تعقب حالات كوفيد-19 وتحديد مواقعها الجغرافية. وقدمت البعثة أيضاً المشورة التقنية ودعمت تنفيذ التدابير التقييدية المتصلة بكوفيد-19 في إطار من الامتثال للمعايير الدولية لحقوق والمعايير الدولية للعمل الشرطي.

46 - ولا تزال الحالة في السجون صعبة، حيث تجاوز عدد السجناء الطاقة الاستيعابية بما يكافئ نحو 235 في المائة. وتوفي ما لا يقل عن 27 شخصاً، بينهم امرأة، أثناء الاحتجاز خلال الربع الثاني من العام لأسباب شتى من بينها الجوع وغياب المساعدة الطبية الملائمة والعنف الذي يقع فيما بين المحتجزين وعليهم. وبالإضافة إلى ذلك، هرب أكثر من 105 سجناء من مراكز الاحتجاز. ويمثل هذان الرقمان

انخفاضاً بالمقارنة مع الرقمين المسجلين في الربع السابق. وفي سياق كوفيد-19، واصلت البعثة رصد الحالة في مرافق الاحتجاز، بما في ذلك مراكز الشرطة وزنازين الاحتجاز، ومارست الدعوة من أجل اتخاذ تدابير للحد من اكتظاظ السجون. ونتيجة لذلك، أفرجت السلطات القضائية عن 214 3 محتجزاً. وواصلت البعثة المتابعة بخصوص التوصيات المعتمدة في حلقة العمل المشتركة الرفيعة المستوى للدعوة بشأن إدارة شؤون السجناء من الأطفال والنساء في حالات النزاع، إلى جانب تقديمها الدعم التقني واللوجستي لصياغة واعتماد قوانين جديدة للسجون.

جيم - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

47 - ظل دعم عملية وضع إطار وطني للعملية المجتمعية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من أولويات تفاعلات البعثة على جميع المستويات، بما في ذلك مع السلطات المحلية وقيادة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على صعيد المقاطعات. وعلى وجه التحديد، دعمت البعثة سلطات مقاطعة إيتوري واللجنة المشتركة بين مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية المعنية بالعملية المجتمعية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في وضع خرائط طريق لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تم تقديمها إلى الحكومة الوطنية لتتظر فيها. وفي 31 آب/أغسطس، خلال اجتماع استثنائي بشأن السلام والتنمية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية حضرته ممثلتي الخاصة وحكام مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري، شدّد الرئيس تشيسيكودي على وجود حاجة إلى كسر الروتين فيما يتصل بإدماج عناصر الجماعات المسلحة في القوات المسلحة الوطنية ومنح هذه العناصر عفواً.

48 - وفي إيتوري، أعلنت مجموعتان من المهاجمين المتمركزين في دجوغو عن نيتهما وقف الأعمال العدائية وإلقاء أسلحتهما على إثر تفاعل تم مع وفد من قادة الجماعات المسلحة السابقين بتكليف من الرئيس تشيسيكودي. وفي كيفو الشمالية، اغتتمت البعثة الفرص التي أوجدتها الانقسام داخل جماعة نومبا للدفاع عن الكونغو - فصيل التجديد والاقتيال الذي وقع بين فصيلين في ماي - ماي مازيمبي لتيسير نزع سلاح 137 مقاتلاً (جميعهم من الذكور)، ورجعت بـ 84 قطعة سلاح. وفي تنجانيقا، استسلم 62 من مقاتلي ماي - ماي أبا نا بالي والمقاتلين المنتسبين إليه (وجميعهم من الذكور) وقاموا بتسليم 52 قطعة سلاح على إثر تكثيف النشاط التوعوي في إقليم كاليمي.

49 - وفي كيفو الشمالية، أسفرت جهود البعثة عن صدور إعلان نوايا عن قائد عمليات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المسؤول عن عملية سوكونا الثانية أفاد فيه عزمه على العمل مع البعثة بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك بخصوص الأنشطة المشتركة لإدارة الأسلحة والذخائر بغية زيادة شفافيّتها. وفي كيفو الجنوبية، وبناء على ما تحقّق من نجاح في نزع سلاح 120 من مقاتلي ماي - ماي ماهيشي (ومن بينهم 14 امرأة) في أيار/مايو، أجرت البعثة مناقشات مع حاكم كيفو الجنوبية بشأن زيادة توسيع نطاق الجهود المبذولة في المقاطعة في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

50 - وتم تسريح 213 من المقاتلين السابقين من جمهورية الكونغو الديمقراطية (وجميعهم من الذكور) بفضل تدخل البعثة، وتم فصل 74 طفلاً (62 صبياً و 12 فتاة) عن الجماعات المسلحة وتسليمهم إلى الشركاء المعنيين بحماية الطفل لإعادتهم إلى أسرهم. وتم أيضاً تسريح ستّة من المقاتلين الروانديين السابقين وسبعة من معاليهم (رجل واحد وستّ نساء)، ولكن كما هو الحال بالنسبة للمقاتلين السابقين الأجانب ومعاليهم البالغ عددهم 36 (24 من الذكور و 12 من الإناث) الموجودين بالفعل في المراكز الانتقالية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، لم يتسنّ إعادة هؤلاء المقاتلين إلى بلدانهم بسبب القيود المفروضة على السفر بسبب جائحة كوفيد-19.

51 - وعلى الرغم من تعليق العديد من جهود البعثة للحدّ من العنف على صعيد المجتمعات المحلية بسبب جائحة كوفيد-19، قامت البعثة بتكييف مشاريعها للحدّ من العنف على صعيد المجتمعات المحلية بحيث تدعم الاستجابة الصحية الوطنية. ففي كانانغا مثلا، عُقدت عدّة جلسات توعية مع السلطات المحلية وممثلي النساء والشباب في عدة مواقع. واغتتمت البعثة هذه الفرص لشرح تدابير الوقاية من كوفيد-19 والترويج لتنفيذها.

ثامنا - المرأة والسلام والأمن

52 - واصلت البعثة الدفع قداما بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من خلال التفاعلات المحددة الهدف مع السلطات الوطنية وسلطات المقاطعات والسلطات المحلية، إلى جانب قيامها بالدعوة إلى توسيع نطاق تمثيل المرأة ومشاركتها، بما في ذلك في عمليات صنع القرارات ذات الصلة بجائحة كوفيد-19. وفي كينشاسا، اضطلعت البعثة بأنشطة للتوعية فيما يتعلق بالأثر الاجتماعي - الاقتصادي للجائحة على المرأة لحوالي 280 مشاركا، ونظمت أيضا مناقشات بشأن المنظورات الجنسانية في الاستجابة للجائحة من جانب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية، حيث شارك نحو 800 شخص. ونظمت البعثة أيضا، بالتعاون مع وزارة الشؤون الجنسانية والأسرة والطفل، جلسة عمل للتصديق على وثيقة استراتيجية بشأن الإجراءات ذات الأولوية من أجل إدماج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على نحو أفضل في مبادرات التصدي لجائحة كوفيد-19.

53 - كما ظلت الدعوة الجماهيرية والدعم التقني المقدم لمنظمات المجتمع المدني من الأدوات الهامة لتشجيع مشاركة المرأة بنشاط في تسوية النزاعات. وعقدت البعثة 13 دورة لبناء القدرات مع القائمت بأعمال الوساطة من الإناث، والنساء ذوات الإعاقة، وممثلي الهياكل المجتمعية لمنع نشوب النزاعات. وفي منطقة بوغا في مقاطعة إيتوري، أنشئت آلية للإنذار المبكر بهدف تحسين الأداء على صعيد الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان في الوقت المناسب، وذلك لتوجيه انتشار قوات الأمن بشكل أفضل لحماية السكان المعرضين لمخاطر عالية، بما في ذلك عن طريق تسيير الدوريات.

تاسعا - حماية الطفل، والعنف الجنسي في حالات النزاع

54 - تحققت البعثة من 242 انتهاكا جسيما ارتكب ضد الأطفال في إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية، وتتجانيقا، وكاساي، وكاساي الوسطى. وتقيد التقارير بأن ما مجموعه 23 طفلا (20 صبيا و 3 فتيات) قُتلوا أو سُوهوا، بمن في ذلك 15 طفلا قتلهم مهاجمون متمركزون في إقليمي دجوغو ومهاجي. وهناك تسع فتيات تم اغتصابهن أو تعرضهن لأشكال أخرى من العنف الجنسي في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وسجلت البعثة حالات 185 طفلا (151 صبيا و 34 فتاة) هربوا من الجماعات المسلحة أو تم فصلهم عنها، ومعظمهم كان مع ماي - ماي مازيمبي وجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التجديد. واختُطف سبعة أطفال وتم تجنيدهم حديثا في الجماعات المسلحة في مختلف أنحاء البلاد. وخلال الاشتباكات بين عناصر تحالف الديمقراطيين الكونغوليين والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ألحقت أضرار بمستشفى في إيتوري وتم نهبه من قبل جنود القوات المسلحة.

55 - ووقع كل من قائد جماعة أبا نا بالي - بيلينجي المسلحة الناشطة في تتجانيا وقائد جماعة نياتورا جان ماري الناشطة في كيفو الشمالية إعلاناً أحادي الجانب لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل. وأفضى هذان الاتفاقان إلى الإفراج طوعاً عن سبعة أطفال من أبا نا بالي - بيلينجي وعن 31 طفلاً من نياتورا جان ماري. وفي آب/أغسطس 2020، وقع ما مجموعه 33 جماعة مسلحة على مثل هذه الالتزامات، مما أفضى إلى الإفراج الطوعي عن 2 007 أطفال.

56 - وتعرض 274 شخصاً على الأقل (182 امرأة ورجلان و 90 طفلاً) للعنف الجنسي في مناطق النزاع في الربع الثاني من عام 2020، وهو ما يمثل انخفاضاً ملحوظاً عن عدد الضحايا المسجل في الربع السابق والبالغ 321 ضحية، ويرجع الفضل في ذلك جزئياً إلى جهود الدعوة التي استمرت البعثة في الاضطلاع بها. وكما هو الحال بالنسبة لانتهاكات حقوق الإنسان الأخرى، كانت مقاطعة كيفو الشمالية هي الأكثر تضرراً (66 ضحية)، تليها إيتوري (61 ضحية) وكيفو الجنوبية (48 ضحية).

57 - وكان مقاتلون من مختلف الجماعات المسلحة والمليشيات هم المسؤولون عن أعمال العنف الجنسي المرتبط بالنزاع المرتكبة ضد ما يقرب من 70 في المائة من مجموع الضحايا المسجلين (191 ضحية، بواقع رجلين و 134 امرأة و 55 طفلاً). ومن هؤلاء، كان المهاجمون المتمركزون في دجوغو يمثلون المجموعة الرئيسية من الجناة (53 ضحية)، يليهم أفراد ميليشيات التوا (33 ضحية)، ومقاتلو جماعة دنوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التجديد ورايا موتومبوكي (27 ضحية لكل جماعة). وكانت نسبة 30 في المائة المتبقية من الانتهاكات من نصيب أفراد تابعين للدولة (83 ضحية، بواقع 48 امرأة و 35 طفلاً)، وبشكل رئيسي جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (62 ضحية) وأفراد تابعون للشرطة الوطنية الكونغولية (17 ضحية). وكان الأفراد التابعون للدولة متورطين في معظم حالات العنف الجنسي المرتكبة في كاتانغا العليا (29 ضحية)، وكيفو الشمالية (19 ضحية)، وكاساي الوسطى (13 ضحية).

عاشرا - استراتيجية الخروج

58 - أحرز تقدم نحو وضع استراتيجية انتقالية مشتركة تسمح بنقل مهام البعثة تدريجياً إلى سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق الأمم المتحدة القطري وأصحاب المصلحة الآخرين؛ ومواصلة خفض مستوى انتشار البعثة وتقليص منطقة عملياتها. وعلى إثر التأخرات الأولية الناجمة عن أزمة كوفيد-19 والإغلاق المطول للأماكن في عدة مدن، واصلت ممثلي الخاصة تفاعلها مع الرئيس تشيسيكيددي وغيره من كبار أعضاء الحكومة بخصوص هذه المسألة. وخلال اجتماع لمجلس الوزراء في 17 تموز/يوليه، قدم الرئيس إحاطة عن النهج العام للخفض التدريجي للبعثة وخروجها، وهو سيكون مستنداً إلى نهج تدريجي ومتمايز جغرافياً يتماشى مع أحكام قرار مجلس الأمن 2502 (2019). ودعا الرئيس الحكومة إلى المشاركة الكاملة في العملية المشتركة. وأعقب ذلك اجتماع عُقد في 31 آب/أغسطس بين ممثلي الخاصة والرئيس ورئيس الوزراء والرئيسيين وحكام مقاطعات إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية للدفع قدماً بالمناقشات التي تتناول المجالات الرئيسية، وبالأخص نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وبالاقتران مع ذلك، وكما هو مبين في تقريرتي السابق، وضعت البعثة الصيغة النهائية لاستراتيجيات المقاطعات بالنسبة للمناطق التي تنتشر فيها، حيث حددت مجالات العمل ذات الأولوية لتفاعل البعثة المقترح، بما في ذلك سيادة القانون وحقوق الإنسان والعودة الآمنة للمشردين داخلياً، وذلك بهدف تيسير عملية تسليم المهام ومن ثم الخروج.

59 - وفي مقاطعتي كاساي وكاساي الوسطى، حيث خفّضت البعثة بالفعل من حجم وجودها، تم تحديد فرص زيادة التعاون بين البعثة ووكالات الأمم المتحدة والشركاء ذوي الصلة لضمان التوافق بين أولويات الحكومة للحد من مكامن الضعف على الصعيد الوطني، وأولويات البعثة المقترحة لبناء السلام، وإطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. ومن هذه الفرص تنفيذ مشاريع صندوق بناء السلام الهادفة إلى تعزيز التماسك الاجتماعي والثقة بين السكان والسلطات من خلال الخفارة المجتمعية والحوار والتنشيط الاقتصادي - الاجتماعي في المقاطعتين، إلى جانب المبادرات الرامية إلى إيجاد حلول مستدامة للتعيش السلمي بين طائفتي البانتو والتوا في مقاطعة تتجانيقا. وعلاوة على ذلك، فإن الالتزام بالنتائج الجماعية المتفق عليها بصورة مشتركة في مجالات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وفرص الحصول على الخدمات الأساسية، وتشريد السكان، والعنف الجنساني في إطار نهج الترابط بين السلام والشؤون الإنسانية والتنمية من شأنه أن يساعد على الحد من الاحتياجات الإنسانية، والدفع قداما بتوطيد الاستقرار والسلام، وتمهيد الطريق للتنمية المستدامة.

حادي عشر - فعالية البعثة

ألف - أداء البعثة

1 - تقييم أداء عنصري القوة العسكرية والشرطة

60 - تماشيا مع الالتزامات المتعلقة بالعمل من أجل حفظ السلام، حرصت البعثة على تحقيق مستوى عال من الأداء في مجال حفظ السلام، مع اتخاذها إجراءات في الوقت ذاته لتعزيز الحماية التي توفرها القوة. وبسبب جائحة كوفيد-19، عُقِّت عمليات تفتيش الوحدات العسكرية، ولم تُستأنف حتى 14 أيلول/سبتمبر 2020. وعلى الرغم من تعليق العمليات، تمكّن عنصر الشرطة في البعثة من مواصلة عمليات تقييم الأداء، حيث حصل خمس من وحدات الشرطة المشكّلة الست على تصنيف "مُرَض". وقد استُبعدت وحدة الشرطة المشكّلة السادسة من التقييم بسبب الفحوصات التي أثبتت إصابة عدة ضباط فيها بكوفيد-19 وبالتالي خضوع الوحدة للحجر الصحي. ولا تزال مسألة المعدات المملوكة للوحدات تؤثر سلبا على أداء الوحدات. ويمكن تحسين أداء الوحدات من خلال قيام البلدان المساهمة بأفراد شرطة باستبدال المعدات المملوكة لهذه الوحدات في الوقت المناسب. وعلاوة على ذلك، واصلت البعثة تشجيع البلدان المساهمة بأفراد شرطة على زيادة نسبة الإناث في أفراد وحدات الشرطة المشكّلة، حيث تبلغ نسبتهن حاليا 12,8 في المائة.

61 - وقام عنصر الشرطة أيضا بتقييم أداء أفراد الشرطة المنتدبين (خارج الوحدات) الذين تبلغ نسبة الضابطات منهم 29,4 في المائة. وحصل أفراد الشرطة المنتدبون على درجة 81,81 في المائة في المتوسط في تقييم الأداء، مقارنة بـ 76,65 في المائة خلال الربع السابق. ومن أجل مزيد من تحسين الأداء، نظّم عنصر الشرطة التابع للبعثة دورات تدريبية، بما في ذلك عن العنف الجنسي والجنساني، وحقوق الأطفال وحمايتهم، والقيادة والتحكم لـ 970 من أفراد الشرطة المنتدبين، ومن بينهم 242 ضابطة. وسيتم تدريب 115 فردا إضافيين من أفراد الشرطة المنتدبين، من بينهم 30 ضابطة، بحلول آخر أيلول/سبتمبر.

2 - التقدم على صعيد تنفيذ النظام الشامل لتقييم الأداء

62 - خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، أحرزت البعثة مزيداً من التقدم نحو تنفيذ النظام الشامل لتقييم الأداء، حيث وُضع إطار نتائجها في صيغته النهائية. ويشمل الإطار النتائج الرئيسية المتوخاة وخريطة للنواتج المتماشية مع مفهوم البعثة واستراتيجيات المقاطعات التي توجه الولاية التنفيذية. وهو بمثابة المرجع الذي تُستمد منه المقاييس المرجعية لإدراجها في الاستراتيجية الانتقالية المشتركة التي طلبها مجلس الأمن. ووفر النظام الشامل للبعثة أيضاً إطاراً يخصص كوفيد-19 تحديداً لتمكينها من رصد وتقييم تدابير التخفيف التي تدعم استمرارية تصريف الأعمال.

3 - أثر جائحة كوفيد-19 على تنفيذ الولاية

63 - عقب تعليق عمليات تناوب الأفراد النظاميين وإعادتهم إلى الوطن ونشرهم، استأنفت البعثة مناوبة هؤلاء الأفراد في منتصف تموز/يوليه، واتخذت تدابير التخفيف، بما في ذلك الحجر الصحي الإلزامي لمدة 14 يوماً لجميع الوافدين من وحدات وأفراد. وتم تنفيذ ما مجموعه 16 عملية تناوب حتى آب/أغسطس، مع تأخر ثلاث عمليات تناوب على الأقل بسبب اكتشاف حالات إصابة بكوفيد-19 خلال فترة الحجر الصحي السابقة للانتشار. ومن المقرر إجراء ما مجموعه ثماني عمليات تناوب في أيلول/سبتمبر. وسيكون لتعليق عمليات التناوب لعدة أشهر أثر على عمليات تكوين القوات العسكرية وقوات الشرطة الجديدة الصادر بها تكليف في القرار 2502 (2019) وعلى تنفيذ بعض التوصيات التي أوردها الفريق كارلوس ألبرتو دوس سانتوس كروز في تقريره، بما في ذلك نشر القدرات الجديدة.

64 - ولم يُنقذ من الرحلات الجوية سوى الرحلات الخاصة للأمم المتحدة لدعم حماية المدنيين وإيصال الشحنات الضرورية أو غير ذلك من العمليات الأساسية، وذلك بسبب القيود المفروضة حالياً على الحركة داخل البلد وخارجه. وشمل ذلك رحلات جوية خاصة نفذتها البعثة ربطت غوما بكينشاسا، ومنها إلى أديس أبابا.

65 - ولكفالة سلامة موظفي الأمم المتحدة، جرى تعزيز القدرات الطبية وقدرات الحجر الصحي في جميع مراكز العمل أينما كان هذا لازماً، وشمل ذلك قيام البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري بتركيب أو تخصيص 122 سريراً لأغراض العزل في 10 مواقع. وحتى 14 أيلول/سبتمبر، كانت الفحوصات قد كشفت عن إصابة ما مجموعه 110 من أفراد البعثة بكوفيد-19، وتمائل 90 منهم للشفاء وتوفي خمسة بعد إصابتهم بكوفيد-19.

باء - سوء السلوك الجسيم، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان

66 - في الفترة ما بين 1 أيار/مايو و 31 آب/أغسطس 2020، سُجّلت خمسة ادعاءات بوقوع استغلال وانتهاك جنسيين فيما يتعلق بأفراد من الوحدات العسكرية وضابط شرطة وموظف مدني. وأحيلت الادعاءات إلى البلد المعني المساهم بقوات وأفراد شرطة أو إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية للتحقيق فيها. وبالإضافة إلى ذلك، سُجّلت أيضاً خمسة ادعاءات بارتكاب أنواع أخرى من سوء السلوك الجسيم ويجري التحقيق فيها حالياً.

67 - وواصلت البعثة تنفيذ تدابير وقائية قوية ضد سوء السلوك، بما في ذلك التدريب وتقييم المخاطر وإنفاذ تدابير حظر التجول والمناطق الممنوعة. وفي سياق جائحة كوفيد-19، أُجري جُل أنشطة التوعية

المجتمعية بسياسة عدم التسامح مطلقا التي تطبقها الأمم المتحدة من خلال بث الرسائل الإذاعية وعن طريق الرسائل النصية.

ثاني عشر - سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم

68 - ظل ضمان سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة ومرافقها من الشواغل ذات الأولوية، تماشيا مع الالتزامات الواردة في مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. وسُجّل ما مجموعه 76 حادثا ضد موظفي الأمم المتحدة ومرافقها، بواقع 11 حادثا متصلا بالنزاع المسلح، و 36 حادثا متصلا بالجريمة، و 22 حادثا متصلا بالاضطرابات المدنية، وسبعة حوادث متصلة بالأخطار. ومن بين الموظفين المتضررين، كان هناك تسعة موظفين دوليين (ثمانية رجال وامرأة واحدة) و 21 موظفا وطنيا (20 رجلا وامرأة واحدة). ويمثل هذا انخفاضا عن الحوادث الـ 87 التي شهدتها الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وقد أُحيل جميع القضايا إلى السلطات القضائية، وتدعم البعثة التحقيقات والمحاكمات ذات الصلة. وقد تسببت جائحة كوفيد-19 في تأخر بعض هذه العمليات نظرا لتعليق الأنشطة القضائية، وثمة تحديات تعترض إنجاز معظم القضايا المتعلقة بأفراد عسكريين بسبب ما جرى من إعادة للضحايا والشهود إلى بلدانهم.

ثالث عشر - ملاحظات

69 - إنني أرحب بالتزام الرئيس تشيسيكوي وشركائه في الحكومة الائتلافية بحل خلافاتهم في إطار دستور جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأجد تشجيعا في تصميم الرئيس على التواصل مع جميع أصحاب المصلحة الوطنيين سعيا منه لبناء توافق في الآراء بشأن الإصلاحات الانتخابية. وفي الوقت نفسه، يساورني القلق إزاء السلوك التحزبي الذي يتبعه بصورة متزايدة بعض الأطراف السياسية الفاعلة التي بدأت تستعد بالفعل لانتخابات عام 2023. وقد أدى هذا السلوك إلى تأجيج التوترات داخل الائتلاف الحاكم، مما يهدد بإضعاف الزخم الإصلاحي داخل مؤسسات الدولة الرئيسية. ومن الأهمية بمكان أن يقاوم جميع أصحاب المصلحة إغراء السعي وراء المصالح الحزبية الضيقة، فهذا قد يبدد كثيرا من المكاسب التي تحققت منذ انتخابات عام 2018. وإنني أدعو جميع الأطراف الوطنية صاحبة المصلحة، من مختلف الأطياف السياسية وداخل المجتمع المدني، إلى العمل معا لمواصلة إرساء أسس السلام والاستقرار والتنمية المستدامة.

70 - وفي حين أن القسم الأعظم من جمهورية الكونغو الديمقراطية لم يعد متضررا من النزاع المسلح، فإن الحالة الأمنية في الجزء الشرقي من البلد لا تزال تبعث على القلق العميق. ويساورني القلق بوجه خاص إزاء استمرار العنف في إيتوري وكيفو الجنوبية، وكذلك إزاء التهديد المستمر الذي يشكله تحالف القوى الديمقراطية في كيفو الشمالية. وإنني أدين بأشد العبارات استمرار الهجمات التي يتعرض لها المدنيون على أيدي الجماعات المسلحة في الجزء الشرقي من البلد، وأدعو هذه الجماعات لأن تستجيب لندائي الداعي إلى وقف إطلاق النار على مستوى العالم، وأن تلقي أسلحتها.

71 - وإن حادث قتل مهندس من القوة الإندونيسية في حزيران/يونيه على يد أفراد يُفترض أنهم أعضاء في تحالف القوى الديمقراطية لهو تذكر مؤلمة بالمخاطر التي يواجهها حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة كل يوم في خدمة قضية السلام. وإنني أشاطر أسرة الفقيد وحكومة وشعب إندونيسيا الأحزان من أعماق قلبي. وأود أن أؤكد لجميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة أن الأمم المتحدة ثابتة على التزامها، وفقا

لتعهداتها في إطار مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، بتوفير مزيد من الحماية لجميع أفراد حفظ السلام وتعزيز أمنهم. وإنني أجد تشجيعاً في الإجراءات السريعة التي اتخذتها السلطات القضائية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدعم من البعثة لضمان ملاحقة مرتكبي هذه الجرائم.

72 - وإنني ملتزم بضمان نهوض البعثة بالمسؤوليات الأساسية المسندة إليها بحكم ولايتها. وإنني أعول على الدعم الكامل من أعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والشركاء الإقليميين الرئيسيين لكفالة تنفيذ التحسينات المتوخاة في قوة البعثة في الوقت المطلوب، بما في ذلك لواء التدخل التابع لها، الذي دعا إلى إنشائه القرار 2502 (2019).

73 - وفي الوقت نفسه، ما زالت استدامة جهود الإصلاح مسألة ضرورية لتمكين قوات الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية من الاضطلاع بمسؤولياتها بمزيد من الفعالية، وفقاً للالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان. وإذا ما أريد لقطاع الأمن أن يخدم مصالح المجتمع ككل، فيجب أن تكون هذه الإصلاحات مستندة إلى رؤية وطنية شاملة. والأمم المتحدة، إذ تعمل جنباً إلى جنب مع الشركاء الإقليميين والدوليين، تقف على أهبة الاستعداد لمساعدة الحكومة الكونغولية في تحقيق أهدافها في هذا المجال ذي الأهمية الحيوية لمستقبل السلام والاستقرار في البلد.

74 - وبظل اتباع النهج المستدامة لنزع سلاح الجماعات المسلحة الوطنية والأجنبية وتسريحها وإعادة إدماجها يشكل أمراً حاسماً لجهود تحقيق الاستقرار في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالتالي فإنني أجد تشجيعاً في التقدم الذي أحرزه حكّام إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية على صعيد وضع استراتيجية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المجتمعي. وفي هذا الصدد، أدعو الحكومة إلى دعم الزخم الواعد الذي أوجدته هذه الجهود الإقليمية، وإعطاء الأولوية لوضع إطار وطني جديد متنسق ومنسق جيداً بما يتماشى مع معايير الأمم المتحدة المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

75 - وسيتطلب تحقيق الاستقرار في المناطق المتضررة من النزاع في البلد اتباع نهج شامل يتجاوز الحلول العسكرية ويسعى إلى معالجة الأسباب الجذرية المؤدية إلى تكرّر دورات العنف بين الطوائف، بما في ذلك إمكانات الحصول على الأراضي والتنافس على السلطة السياسية والموارد الاقتصادية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستقوم البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري بتكثيف مساعيها الحميدة، وإمداد سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية بالدعم التقني اللازم لهيئة بيئية مؤاتية لحماية المدنيين، وتعزيز سيادة القانون وكفالة تقديم مرتكبي الجرائم الخطيرة إلى العدالة.

76 - ويساورني القلق إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان في المقاطعات المتضررة من النزاع، حيث يتزايد عدد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المنسوبة إلى الجماعات المسلحة، لا بل وأيضاً إلى قوات الدفاع والأمن التابعة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وإنني أشجع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على اعتماد استراتيجية وطنية للعدالة الانتقالية تكون قادرة على معالجة حالة الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة للضحايا.

77 - وإنني أهنئ الشركاء الدوليين وأكرر الإعراب عن امتناني لاستجابتهم السريعة والمتضافرة لدعم شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل القضاء على مرض فيروس إيبولا في الجزء الشرقي من البلد. ومن المهم أن يتم البناء على هذا التقدم لمكافحة جائحة كوفيد-19 في جمهورية الكونغو الديمقراطية والتصدي لعودة الإيبولا للظهور في الجزء الغربي من البلد، مما أدى إلى تفاقم وضع إنساني هو في الأصل

شديد السوء. وإني في هذا الوقت الحرج أدعو جميع الشركاء الدوليين إلى مواصلة العمل على تهيئة المجال لتنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية للبلد، التي ما زالت تعاني من نقص شديد في التمويل.

78 - وإني أجد تشجيعاً في الخطوات الملموسة التي اتخذتها الحكومة في العمل مع البعثة على التوصل إلى اتفاق على استراتيجية مشتركة للمرحلة الانتقالية للبعثة، وفقاً للقرار 2502 (2019). وإني ما زلت على التزامي بكفالة أن يتم خفض التدريجي للبعثة وخروجها بتسلسل مرسوم بعناية، وحسبما تقتضيه الظروف، ووفقاً للمقاييس المرجعية المتفق عليها. فمن خلال وضع الاستراتيجية المشتركة، سنُتاح فرصة فريدة لتحديد الشراكة بين الأمم المتحدة والحكومة اللازمة بشكلها اللازم لكفالة أن يحافظ التحوّل التدريجي للبعثة وخروجها على المكاسب التي تحققت بشق الأنفس على مدى السنوات العشرين الماضية. ووفقاً لطلب مجلس الأمن، أعتزم تقديم الاستراتيجية المشتركة إلى المجلس بحلول 20 تشرين الأول/أكتوبر.

79 - وأود أن أشكر ممثلي الخاصة، ليلي زروقي، على دورها القيادي القوي وتفانيها. وأود أيضاً أن أعرب عن خالص امتناني لجميع أفراد البعثة، ولمكتب مبعوثي الخاص إلى منطقة البحيرات الكبرى، وللبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة على التزامهم المستمر بالسلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

